الفصل السابع

نتائج التطور الاقتصادى والاجتماعى فى العربية السعودية فى مطلع السبعينات

العربية السعودية فى نظام " المستعمر – المستعمرة "

حدثت تحولات جوهرية فى المرحلة الثالثة من تاريخ العربية السعودية فى نظام " المستعمر – المستعمرة " لكن نمو هذا النظام كان لابد أن يتتبعه حتماً نمو "المستعمرة" فتضاءلت إمكانية " المستعمر" فى إعاقة عمليات نمو البناء الإنتاجى الاجتماعى السعودى فى السبعينات إلى حد معين . كما تضاءل دور القهر الاقتصادي نتيجة لظهور مصادر بديلة للتقنية ، والتكنولوجيا والسلع. وأصبحت أى إعاقة مصطنعة لنمو القوى الإنتاجية للبلاد أمراً مستحيلاً . وبقدر نمو البناء الإنتاجى الاجتماعى ، فإن الأطر شبه الاستعمارية لذلك النظام توقفت عن الوفاء بحاجات الجانب السعودى . وأسرع الغرب فى توسيع هذه الأطر، بعد أن سمح بنمو أكثر (ما دام محتفظاً فى النهاية بالسيطرة عليه)، واضعاً فى اعتباره أنه بهذا يزيل إمكانية التغيير الثورى لكل علاقات العربية السعودية والغرب فى المرحلة الراهنة . وبدأ الغرب يولى اهتماماً لقطاع البترول فى الاقتصاد السعودى ، فضلاً عن اهتمامه بقطاع الصناعة الداخلية، منتقلاً بهذا إلى استخدام وسائل استعمارية جديدة فى الاستغلال . كان الغرب يتوسع أكثر فأكثر فى إقامة مشروعاته الصناعية فى البلاد، كما بدأ فى تقديم العون من أجل إنشاء مشروعات الصناعة التحويلية القومية معطياً بذلك دفعة نمو النظام الرأسمالى القومى.

إن الاستقلال الاقتصادى وزيادة عدد المشاركين اقتصادياً فى صفقات بعيدةً تماماً عن الشكل شبه الاستعمارى، يدل على أن مكتسبات قوى الاقتصاد السعودى، التى شدت من أزر النظام الرأسمالى قد أدت إلى علاقات جديدة مع الاحتكارات الغربية، والمرحلة الثالثة من تاريخ العربية السعودية هى مرحلة نهاية العلاقات شبه الاستعمارية، والإنتقال التدريجى نحو علاقات جديدة فى طابع الصلة المتبادلة للجانبين فى إطار التقسيم الدولى للعمل. وأصبحت إتفاقية مشاركة الحكومة السعودية فى أرامكو هى الخطوة الأولى نحو تعاون وثيق بين حكومة العربية السعودية ورأس المال الاحتكارى الغربى.

وفى الوقت نفسه فإن التحولات فى طابع هذه الصلة المتبادلة، وتحطيم القشرة شبه الاستعمارية لنظام (المستعمر - المستعمرة) لم تؤد إلى إزالة النظام نفسه. وقد فقدت أرامكو وضع رب البيت فى البلاد، كما فقدت حق الحصانة وغيرها، ولم تعد لا هى ولا الاحتكارات الأخرى تحدد سعر البترول السعودى أو كمية المستخرج، وعلاوة على ذلك فإن أرامكو اضطرت للتنازل عن جزء من أملاكها للدولة. على أن رأسمالية الدولة الاحتكارية حافظت على احتكار التقنية والتكنولوجيا والأسواق. والآن لم تعد بضع شركات بل عشرات من شركات الغرب تجنى الأرباح الطائلة من البلاد.

كما أن نمو العربية السعودية فى المرحلة محل الدراسة فى ظروف استغلال الاستعمار الجديد جعل ارتفاع الأسعار، التى يدفع بموجبها الجانب السعودى للغرب مقابل التعاون فى الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، أمراً حتمياً وبلا مبرر. وكانت الحكومة تدفع للاحتكارات الغربية بأسعار مرتفعة ثمن الماكينات والآلات، (وكانت تحصل مقابل ذلك على أحدث تكنولوجيا بالرغم من أنه كان من الممكن تجنب هذه الزيادة)، أما المستشارون الغربيون فقد كانوا فى حالات كثيرة يبالغون فى قيمة المشروعات الصناعية وغيرها من المشروعات، ومن تكلفة مختلف الأعمال إلى آخره.

بإزدياد الاستيراد من الغرب ازداد إرتباط الاقتصاد السعودى باقتصاد الغرب. وزادت الأهمية الكبرى لقطاع التصدير من أرتباط البلاد بالاقتصاد الرأسمالى العالمى، وبإرادة رأسمالية الدولة الاحتكارية. لكن العربية السعودية لم تؤكد عزمها على استخدام البترول لا كمصدر للإيرادات المالية فحسب، بل وباعتباره أساساً لتطوير وتنويع الاقتصاد القومى إلا فى الستينات.

والواقع أن جدلية العلاقة بين عناصر الإنتاج البدائى المتخلف تتضمن وفقاً لفكرة ت. سينيتسن "تباد لاً محدداً لمواقع الأسباب والنتائج فحركة هذا التكوين تكتسب، نتيجة الاستقلال النسبى للعامل الأول، صفة التغلغل الاستعمارى. لكن تشوه البناء الاقتصادى على سبيل المثال يكون فى حد ذاته أساساً لبقاء أو قيام التبعية الاستعمارية" (١٦٨ : ص ٣٣٩).

وجدير بالذكر أن استمرار خضوع العربية السعودية لنظام "المستعمر – المستعمرة" كان سياسة يتبعها النظام الملكى سواء مجبراً أم مختاراً. مجبراً لأن النظام، بامتلاكه للبترول، لم يكن قادراً بعد أو مؤهلاً تماماً لاستخدام "عامل البترول" ومختاراً لأن بناء نظام "المستعمر – المستعمرة" فى شكل مكيف يُعد هدفاً رئيسياً للملكية، فتوطيد علاقات النظام الملكى مع رأسمالية الدولة الاحتكارية، يتم من أجل استقراره هو شخصياً.

نمو الهيكل الإنتاجى الاجتماعى السعودى

إن تاريخ العربية السعودية منذ الستينات، هو تاريخ عصر الإنقلاب الاجتماعى البرجوازى. وتُعد المشاركة الفعالة للغرب داخل العربية السعودية، والتى أسهمت فى إختيار الإتجاه الرأسمالى للتنمية الاقتصادية، وفى تثبيت هذا الإتجاه، تُعد هذه المشاركة هى السمة المميزة والمهمة لهذا الإنقلاب. وقد ساعد الغرب بشكل لا إرادى فى تطوير البناء الإنتاجى الاجتماعى ككل بتعاونه الجزئى فى هذا البناء. وبنهاية المرحلة الثالثة نستطيع أن نرى تطور قوى الإنتاج، بداية التحولات فى البناء الاقتصادى، وظهور طبقات وفئات جديدة فى المجتمع السعودى. كان هذا كله نتيجة طبيعية لنشاط

رأسمالية الدولة الاحتكارية فى البلاد ، فالتاريخ على حد قول "بليخانوف" : " لا يصنع طفرات لم يسبق التمهيد لها . ولا يمكن أن يكون هناك مكان لطفرة دون أن يكون لها أسباب كافية تدخل فى مسار تطورها العام السابق" (١١٧ : ص ٣٨٧).

ولم يكن نشاط رأسمالية الدولة الاحتكارية ، سوى أحد العوامل الخارجية ، (وإن كان أقواها) التى ساهمت فى الخمسينات فى تقويض النمو التاريخى الطبيعى للهيكل الإنتاجى الاجتماعى السعودى . وعلى تعاظم عملية انحلاله . وفى تلك الفترة تقلصت أهمية الأنظمة التقليدية بشكل حاد ، والتى كانت أيضاً واحدة من ظواهر الثورة الاجتماعية ، والتى "لم يكن من الممكن أن تكتمل إلا بظهور نظام جديد . كما انعكست هذه الثورة أيضاً فى عملية الإنهيار الأوسع ، والتحول الجزئى لكل وسائل الإنتاج الإقطاعى (١٣١ : ص ٢٥).

كانت الثورة الاجتماعية التى بدأت فى العربية السعودية تمثل فى الأساس تكراراً لعملية الإنتقال من نظام فى العلاقات الاجتماعية إلى نظام آخر ، بالرغم من أنها كانت تمتلك بعض الخصائص التى تميزها عن الإنقلابات الاجتماعية البرجوازية فى بلدان الشرق الأخرى.

كان ظهور قوى الإنتاج المعاصر ، ونشأة الإنتاج الرأسمالى على يد الغرب من بين العوامل الخارجية التى شغلت مكانة كبيرة حيث دفعت مرة واحدة بالبناء الإنتاجى الاجتماعى السعودى ، هذا البناء الذى كانت عملية التحول الإقطاعى لا تزال تجرى بداخله ، إلى تحول نوعى جديد ، وإلى تناقض آخر لم يستوعبه هذا المجتمع بصورة كاملة ، تناقض كان يستلزم حلاً عاجلاً له . كان النظام الجديد للعلاقات الاقتصادية ، الذى استجاب لمطالب نمو الإنتاج القومى التى ظهرت فى الخمسينات على أساس عصرى ، مقيداً بأغلال العلاقات الإقطاعية وقبل الإقطاعية . وأعاقت السلطة الإقطاعية نمو البلاد ، وأهدرت الثروات القومية بحماقة شديدة . ومن هنا أصبحت إزاحة السمات

الإقطاعيـة المتطرفـة التى تعيق نمـو المجتمع هى المهمة الرئيسـية . علاوة إلى ذلـك فقد كانت وراء الإنقلاب الاجتماعى البرجوازى فى العربية السـعودية ، مثلها مثل باقى بلاد الشرق الأخرى ، دوافع تحررية قومية قوية.

ومـع مطلع السـتينات تكون فى العربية السـعودية وضع ثـورى : فقد أخـذت القوى الاجتماعية الجديدة ، تؤيدها رأسمالية الدول الاحتكارية ، فى الوقـوف ضد القوى الإقطاعية التقليدية ، واتسـع نطـاق الحركات المعارضة . فمنـذ الأربعينات وبداية الخمسـينات ازدادت مشـاركة الجماهير فى الحياة الاجتماعية.

وشملـت أزمـة السـلطة دولاب الحكومـة ، والبيروقراطيـة والجيـش . ولم يعـد باسـتطاعة الصفوة الإقطاعيـة التقليدية أن تتغلـب على المصاعب الجديدة بالوسائل القديمة . واتجه الغرب كلية للوقوف إلى جانب الإصلاحيين المعتدلـين مـدركاً عمق الأزمة ، وضعـف القوى التقليدية وضـرورة التغيير. لكـن نجـاح الثورة المضـادة للملكية فى (العـراق عام ١٩٥٨) وفـى (اليمن الشـمالى عام ١٩٦٢) . وأيضاً " ثورة الشاه البيضاء " فى إيران عام ١٩٦٣ كانت هذه الأشياء دوافع خارجية من أجل التغيير فى البلاد.

إن الثـورة الاجتماعية هى أكثر ظواهر الصـراع الطبقى حدة ووضوحاً. علـى أن تحقيـق هـذه الثـورة فـى العربيـة السـعودية مـن أعلـى ، وكذلك وجـود عامـل البـترول ، الذى كان لـه أبعد الأثر فـى التخفيف مـن العديد من المصاعـب ، أمـران اسـتبعدا حدة الصـدام الطبقى . ولم يـدرك الخصوم وحدهم بل لم يدرك المصلحون أنفسـهم بدرجة كبيرة مـا عليهم من المهام التى صاغها فيصـل فـى برنامج " النقاط العشـر" . ولعل السـبب فى ذلك راجع إلى أسـلوب إجـراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الذى أفسـح الطريق أمام العلاقات الرأسمالية ، وإلى أسلوب تغيير السلطة السياسية حيث تم هذا التغيير بشكل إنقلاب فى البلاط.

تلاقت وجهات النظر الموضوعية لخصوم نمو العلاقات الرأسمالية فى المملكة مع وجهات نظر جماعة " فيصل " فى أمور كثيرة ، ولم يكن باستطاعة الجانبين آنذاك أن يقف كل من الآخر موقف العداء ، لكن القوى التقليدية كانت هى بالطبع الأقرب إلى نفس فيصل . كانت أفكار " فيصل "موجهة نحو اتباع طرق جديدة للإدارة ، وإجراء عدد من الإصلاحات ، على أنه من الخطأ ، كما أشارى. كراسين ، الخلط بين رغبته ووجهات نظر أعضاء الحركة الثورية ، والمغزى الموضوعى للحركة ذاتها (٩٨ : ص ٧١) . ويذكر "كراسين" أيضاً : أن نوعية القوى المحركة للثوة تحدد خصائصها ، ولكنها لا تغير طابعها الاقتصادى والاجتماعى (٩٨ : ص ٥٣).

وتؤكد الأقوال التالية التى أعلنها فيصل حتى عام ١٩٧٣ مدى تناقص وجهات نظر " فيصل " نفسه بشأن الإصلاحات التى قام بإجرائها . يقول فيصل: "إن الثورة يمكن أن تخرج من العروش تماماً كما تخرج من المؤامرات السرية. و نحن فى بلادنا فى أشد الحاجة إلى الاستقرار قبل أى شئ آخر . إننا نعمل من أسفل وعلينا أن نبنى على مهل ، ولن نستطيع أن نحقق معجزة بين عشية وضحاها (الاقتباس من المرجع ٢٠٦ : ص ٦٢) . إن المغزى الموضوعى للحركة التى تزعمها "فيصل" يتمثل فى الإنتقال بالبلاد إلى طريق التطور الرأسمالى.

تكرار الوضع نفسه الذى تحدث عنه "كلاسيكيو الماركسية اللينينية " فى عصر الإنقلاب الاجتماعى البرجوازى فى أوروبا مرة أخرى فى العربية السعودية . يقول " إنجلز " : "حتى تتمكن البرجوازية من الحصول ولو على ثمار الانتصار التى كانت ناضجة تماماً ولا ينقصها آنذاك سوى جمعها ، كان من الضرورى دفع الثورة بشكل ملموس خطوات أبعد من هذا الهدف" (٧ : ٣٠٨) . وتساعدنا كلمات "إنجلز" على فهم دور " الراديكاليين" فى المجتمع السعودى الذين حاولوا دفع الإصلاحات التى بدأت ، والتغيرات التى طرأت على نظام " المستعمِر – المستعمَرة " إلى أبعد حد ممكن مستغلين فى ذلك سخط الشعب.

وعلى أى الأحوال فقد كانت " النقاط العشر" التى أعلنها "فيصل" هى الحد الأخير للإنقلاب الاجتماعى فى المرحلة الثالثة للتنمية . ويعتبر فى طابع المؤسسات الحكومية والعلاقات الاجتماعية ، الذى حدث دون تحطيم للأبنية التقليدية فى المجتمع السعودى ، هو السمة المميزة للتحولات الجذرية فى هذا المجتمع . لكن النظام الملكى لم يكن يدرك أن مثل هذه السياسة المحافظة، لن تعمل إلا على الإبطاء من الإصلاحات النوعية فى المجتمع . ويمكن القول: مجازاً إن "سعود" قد حاول إنقاذ البيت السعودى التقليدي بأن فتح فيه نافذة للعلاقات الرأسمالية ، بينما فتح فيصل باباً أمامها ، فى الوقت الذى كان فيه إعادة بناء هذا البيت هو الأمر الموضوعى المُلح.

كانت الستينات حدثاً تاريخياً بالنسبة للعربية السعودية ، فقد اتسع نمو النمط الرأسمالى ، إبان فترة الإنتقال من الإقطاع إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى ، ووطد من وضعه داخل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع السعودى ، مؤسساً قاعدته المادية الراسخة بشكل سريع.

ويتوجب علينا الآن أن نتوقف عند قضية ذات أهمية فائقة ونعنى بها : الكيفية التى تم بها إتخاذ الخطوات الأولى فى هذا الإنتقال ، وكيف سارت التحولات فى البناء الإنتاجى الاجتماعى السعودى ؟.

التحديث الرأسمالى فى العربية السعودية

ذكرنا من قبل أن قادة العربية السعودية اضطروا لبدء إجراء التحولات فى البلاد اعتماداً على الغرب ، إذ أن المسار غير الخاضع للسيطرة للإنقلاب الاجتماعى البرجوازى كان يهدد مصالحهم ، بل وجودهم نفسه فى الصورة التى كانوا عليها . وقد استطاعوا أن يأخذوا زمام هذه المسيرة فى أيديهم بفضل نظام الإصلاحات الذى يمكن أن نصفه ، من وجهة نظرنا ، بالتحديث ، لكن التحديث أصبح سلاحاً للنظام الملكى السعودى ، ولرأسمالية الدولة الاحتكارية فى توجيه نمو الهيكل الإنتاجى السعودى فى الاتجاه الذى يرغب فيه كلاهما.

وينبغى هنا التأكيد على أن ذلك التوجيه تم لمصلحة التحديث. كان المقصود بالتحديث فى الغرب فى الخمسينات هو عملية "المعاصرة" أو "التغريب" للمجتمعات التقليدية قبل الصناعية. وكانت التحولات فى المجتمع الفوقى، والتغييرات فى التركيب النفسى للناسى تسمى فى الستينات بالتحديث، كان مفهوم التحديث ينطبق على معنى التصنيع والنمو الاقتصادى أو زيادة الدخل لكل فرد.

وسوف نتخير هنا، من بين التعريفات المتشابهة العديدة لمعنى التحديث، تعريف أ. مور الذى يرى: أنه التحول الشامل للمجتمع التقليدى أو قبل المعاصر فى النمط التكنولوجى، وما يتبعه من تحول فى البناء الاجتماعى، وهو نمط يميز دول الغرب المزدهر اقتصادياً والمستقرة سياسياً استقراراً نسبياً (الاقتباس من المرجع ١٣٨ : ص ١٠٨). ويمكننا أن نرى فى هذا التعريف أيضاً السمات الرئيسية للتحديث فى أى مجتمع: (١) التحول الشامل له ثم (٢) التطور على غرار تطور مجتمع آخر أكثر تقدماً، لا مجرد النمو.

ومن وجهة نظرنا، يعكس مفهوم التحديث، بدقة بالغة، جوهر العمليات التى تتم فى بلاد الشرق (ومن بينها إيران حتى ثورة ١٩٧٩، (والكويت، والعربية، والسعودية) وذلك بمعنى رغبة الصفوة الحاكمة فى الاقتراب ببلادها من المستوى المعاصر للتطور الذى أحرزه الغرب. كما أن تعريف "الثورة من أعلى" يعكس الشكل السياسى لهذه العمليات. وفى هذا الكتاب نستخدم مفهوم التحديث فى المعنى الضيق بالمقارنة "بالتغريب"، ولكن بمعنى أوسع من مجرد كونه "نمواً اقتصاديا".

إن هذا المفهوم لا يتناقض والمذهب الماركسى اللينينى بشأن الثورة الاجتماعية، فعملية التحديث تستغرق فترة فى حياة المجتمع، حيث تحقق فيه طفرة فى نموه الداخلى. والتحديث فى حالتنا الراهنة ليس مجرد نمو للرأسمالية، وإنما الاسراع بنموها. وبهذه النظرة فإن التحديث لا يحل محل مفهوم "الثورة الاجتماعية"، وإنما يدخل فى نطاقها.

بـدأ العـالم الغربى . هيندريك دراسـة التحديث منذ عصـور الإحتلال ، ولكن يبدو أن التحولات التى حدثت فى الهيكل الإنتاجى الاجتماعى للدول المسـتعمَرة لم يكن سوى نمو طبيعى لنظام " المستعمِر – المستعمَرة " كما أشـرنا من قبـل . فالـكلام عن التحديـث أمر مسـتحيل قبل إنهيار الشـكل الاستعمارى.

وعلى هـذا فالنتيجة المنطقية لنشـاط الغرب فى دولـة نامية تتمثل فى إقامـة المقدمات الأساسـية سـواء للإنقلاب الاجتماعـى أم للتحديـث . ثم تقوم العوامـل الخاصـة الأخرى بالعمل وعلى رأسـها ، فى حالتنا هـذه ، البترول الذى يـكتسب مع غيره من العوامل أهمية أكثر فأكثر بمرور الوقت.

وفـى هذه الظروف تقوم الملكية بالاسـراع بإزالـة التركيب الإقطاعى ، وما قبل الإقطاعى الـذى يعمل على إضعاف الملكية ثم بالإصلاحات لتطوير البناء الرأسمالى الذى يقويها.

وهكـذا فـإن الدافـع الرئيسـى والمحفز لبـدء عملية التحديـث هو رغبة النظام الملكى فى البقاء.

لكـن الأهـداف الكامنـة وراء بـدء النظـام الملكـى والغـرب لعمليـة التحديـث، تختلـف إختلافاً كبيراً بالنسـبة لكليهمـا . فالغـرب يسـعى بواسطتها إلى الاحتفاظ بالعربية السعودية داخل إطار "المستعمِر – المستعمَرة"، بينمـا يأمل النظـام الملكى فى تحسـين إمكانيـة تطوير البـلاد داخل هذا النظام نفسـه. ولهذا وبالرغـم من أن الغرب والنظام الملكى بـدأ معاً فى تنفيذ " التحديث الجزئى" (اصطلاح هيندريك) باعتباره "رافعة" لنمو الرأسمالية فى البلاد ، فإن الغرب كان يستهدف منع التطور السريع للبلاد ، والتطور السريع لنمو الرأسمالية فيها.

وجديـر بالذكر أن التحديث الذى سـيصبح ظاهرة خصوصية فى الثورة الاجتماعيـة كانت له قوانين منطقية داخلية فـى التطور ، قوانين يمكن ألا تلاحـظ ، ويمكن تعطيل حركتها ، ولكن لا يمكـن إيقافها . فحتى ذلك

" التحديث الجزئى" قد أدخل حتماً تحولات حتى فى تلك المجالات التى لم تكن تربطه بها روابط مباشرة ، لكن هذا التنفيذ الجزئى قد يسبب تعقيد وتزييف سير التحديث.

إن الشروط الضرورية للقيام بعملية التحديث تتمثل ، بناء على ما رأيناه فى المثال السعودى ، فى : دولة قوية ، سلطة مركزية تتمتع بالمرونة فى قبول ما هو جديد ، مصدر مستقر للمدخرات ، تيار مستمر من العملات الصعبة بفضل قطاع التصدير ، سياسة اقتصادية مستقلة ، فصل المؤسسات الدينية التقليدية عن المؤسسات الاقتصادية والسياسية ، إعداد بيروقراطية مؤهلة لتحل محل القادة التقليديين ، إحداث تغييرات ، ففى البناء الاجتماعى تزيد التغييرات من سهولة الحركة الرأسية والأفقية للمجتمع ، وضع تشريعات جديدة غير تقليدية ، الاستبدال التدريجى بالقيم الاجتماعية والأيديولوجية التقليدية أخرى جديدة ، تطوير التعليم والإعداد المهنى ، إنشاء نظام الرعاية الصحية . ويبقى أهم شرط هو السياسة المرنة للنظام الملكى التى استطاعت خلق توازن بين القوى التقليدية الجديدة التى ظهرت ، وتكييف الطبقات والفئات الجديدة للظروف الحاضرة ، وعدم السماح لتحول القوى الجديدة لتشكل تهديداً للملكية ذاتها.

وختاماً لبحث قضية سير تطور الهيكل الاجتماعى الإنتاجى السعودى نورد تعريفنا نحن للتحديث . فالتحديث هو عملية الاسراع الموجه لتنمية المجتمع (فى الشرق) فى إتجاه تطور اقتصادى واجتماعى جديد فى نوعيته ، ويمس هذا التطور جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبناء الحكومى. وتبدأ الطبقة الحاكمة (أو الجماعة الحاكمة) الساعية لترسيخ سيطرتها فى تولى عملية التحديث . وبفضل التحديث يحقق المجتمع طفرة فى تطوره، أو يشغل مكانة جديدة فى نظام الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية.لقد كان اختلال التناسب ، وكذلك إنهيار نمو مختلف الأنظمة ، وإزدواجية المجتمع السعودى هى السمات المميزة للهيكل الاجتماعى الإنتاجى المتفاوت بسبب رأسمالية الدولة الاحتكارية القوية الراسخة فى الستينات إبان عملية

التحديث . لكن كانت هناك مع نهاية المرحلة الثالثة مهمة معقدة مطروحة أمام قادة العربية السعودية وهى الحد من اختلال التناسب فى البناء الاقتصادى والاجتماعى ، وخفض عمليات الإنهيار والحد من الإزدواجية المميزة للمجتمع على أساس رأسمالى جديد . وكان من المستحب ألا يتم التطور فى المرحلة التالية طفرياً ، بل إن يتم النمو بشكل متوازن ، وأن ينتشر النظام الرأسمالى بإتساع وعمق . ونتيجة لذلك ازدادت أهمية الغرب فى البلاد ، لكن نشاطه اكتسب أشكالاً جديدة.